الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-30

الشعب

الندوة الأوروبية 18 للإدارات الانتخابية، فنيش:

البروتوكول الصحي ضمان للانتخاب وحماية للمواطن

أكد رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، أمس بالجزائر العاصمة، أن الإجراءات المتخذة لاحتواء وباء كوفيد-19 مكنت من التوفيق بين احترام حقوق المواطنين في الادلاء بأصواتهم خلال الاستحقاقات المنظمة وواجب الدولة في حماية صحتهم ومكتسباتهم الاجتماعية والاقتصادية.

خلال مشاركته، عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، في الندوة الاوروبية 18 للإدارات الانتخابية في ظل جائحة كورونا، أوضح فنيش أن الاجراءات الوقائية التي حددتها الدولة منذ بداية الوباء "لم تقيد على الإطلاق حقوق المواطنين وحرياتهم المنصوص عليها دستوريا في سبيل أداء واجبهم"، مضيفا أن الدولة "لم تدخر أي جهد للحد من الاثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي، حيث جرى استفتاء الفاتح نوفمبر وتشريعيات 12 يونيو في ظروف مثالية".

وأضاف رئيس المجلس أنه بمناسبة الاستحقاقات المحلية المزمع تنظيمها في 27 نوفمبر المقبل، فإن "بلادنا تنتهج نفس السياسة المثمرة القائمة على التوفيق بين الاحترام المطلق لحقوق وحريات المواطنين وواجب الدولة في حماية صحتهم ومكتسباتهم مع العمل على متابعة استكمال صرح المؤسسات الوطنية".

كما أولت الدولة حسب السيد فنيش "عناية خاصة" للفئات الهشة والنساء، معتبرا أن الجزائر "بلد رائد" بوجود هيئات وآليات تضمن حماية لهذه الشرائح الاجتماعية، بالإضافة الى توفير "جميع الشروط لتعزيز مشاركة الجميع في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال حظر جميع أشكال التمييز".

أشار الى أن هذه السياسة الرامية الى حماية الفئات الهشة "أكد عليها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، حيث تم تجنيد جميع الهيئات المعنية للاستمرار في أداء واجبها في ظل الجائحة".

وأوضح فنيش أن القانون المتعلق بالانتخابات وضع "أحكاما تسمح بتصويت الاشخاص الذين لا تسمح ظروفهم الصحية من الادلاء بأصواتهم خلال الانتخابات، سيما عبر التصويت بالوكالة"، علاوة على "تنظيم حملات توعوية لتشجيع النساء اللائي استفدن من تدابير استثنائية، منذ بداية الجائحة لتشجيعهن على المشاركة في النشاط السياسي".

وبالمناسبة، قدم رئيس المجلس الدستوري عرضا حول مختلف الاجراءات الوقائية التي اعتمدتها السلطات من أجل احتواء وباء كورونا والحد من انتشاره عبر جملة من القرارات الصارمة، حفاظا على الصحة العامة، بالإضافة الى تطبيق بروتوكول صحي استثنائي طيلة المسار الانتخابي المتعلق بالاستفتاء على الدستور، وكذا خلال الانتخابات التشريعية.

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

مترشحون يتسابقون على إعداد أفضل البرامج لاستقطاب الناخبين

التنمية المحلية وتوسيع صلاحيات الأميار محـــاور الحملـــة

أجمعت أحزاب سياسية مشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة على جعل التنمية المحلية محورا أساسيا للحملة الانتخابية، وأعطت للمترشحين الصلاحيات الكاملة لإدارة الحملة وحشد الوسائل المادية، وتحديد الخطاب والشعارات بما يتماشى مع طبيعة كل بلدية.

تجتهد الأحزاب السياسية المعنية بالاستحقاقات المحلية التي ستجري يوم 27 نوفمبر القادم لوضع اللمسات الأخيرة للبرنامج العام للحملة الانتخابية التي ستنطلق الخميس المقبل الموافق لـ 4 نوفمبر، في ظل التكيف مع قانون الانتخابات الجديد الذي أقر نظام القائمة المفتوحة التي تسمح للناخبين باختيار مرشحيهم المفضلين ضمن القائمة التي تم التصويت عليها، بمنح المجال الواسع لكل مترشح للعمل الميداني والاجتهادي الشخصي لتحقيق الفوز. إذ يعكف التجمع الوطني الديمقراطي على تحديد الشعار الانتخابي، تحسبا لانطلاق الحملة الانتخابية من إحدى الولايات الشرقية في تجمع سينشطه الأمين العام، وجعل الأرندي من التنمية المحلية والإصلاحات التي ينبغي أن تدرج على الجباية المحلية محورا للحملة الانتخابية، وفق ما كشفه الناطق باسم الحزب الصافي لعرابي «للنصر»، قائلا إن المترشحين سيراعون خصوصيات كل ولاية في ضبط الخطاب الانتخابي.

كما سيدعو الحزب من خلال المترشحين إلى تحرير رئيس البلدية من التبعية للإدارة، لتصبح المجالس البلدية مؤسسات منتجة اقتصاديا، لديها من الذمة المالية وهامش الحركة الاقتصادية ما يكفي لخلق الثورة دون الاتكال على الدولة، وهذا لن يتأتى وفق المصدر، إلا بإعادة النظر في الموارد المالية للبلديات وتصحيح الخلل على مستوى الصناديق المخصصة لها بمنحها التسيير الذاتي بدل المركزي.

وبالنسبة لجبهة العدالة والتنمية فإن تسيير الحملة الانتخابية لن يخضع للقيادة المركزية للحزب، التي منحت الحرية والصلاحيات الكاملة للمترشحين لاختيار الشعارات والبرنامج والتمويل وحشد الوسائل المادية، واكتفت بتلبية الدعوة في حال دعوتها لتنشيط تجمعات على المستوى الولائي.

وستتنوع الشعارات الانتخابية لهذه التشكيلة بحسب طبيعة كل بلدية، على غرار الشعار المخصص لولاية قسنطينة التي تريد جبهة العدالة والتنمية جعلها منطقة اشعاع في مختلف المجالات، رافعة شعار « معا لنعيد مجد قسنطينة عاصمة للشرق».

وبحسب ما أفاد به العضو القيادي في الحزب لخضر بن خلاف فإن الحملة الانتخابية ستتخللها تجمعات شعبية وعملا جواريا، وحملات فردية تماشيا مع قانون الانتخابات الذي أقر القائمة المفتوحة، مع الالتزام بالحملة الجماعية التي تنظمها اللجان الولائية.

واختارت حركة مجتمع السلم من جهتها شعار «تسيير راشد وتنمية عادلة»، وبحسب نائب رئيس الحركة عبد الرحمان بن فرحات، فإن الخطاب الانتخابي سيركز على المحاور المتعلقة بتحقيق العدالة على المستوى المحلي، وضمان تكافؤ الفرص في الحصول على السكن والعمل والاستفادة من التنمية، ومن نظافة المحيط ووفرة المياه ومختلف متطلبات الحياة.

والتزاما بالشعار الانتخابي القائم على تحقيق العدالة الاجتماعية، تفادى رئيس الحركة عبد الرزاق مقري النزول إلى إحدى الولايات لإعطاء إشارة انطلاق الحملة الانتخابية، مفضلا ترك المجال الواسع للمترشحين لتدشين اليوم الأول من الحملة، وتنظيم تجمعات شعبية. ومنحت الحركة الصلاحيات للجان الولائية لحشد الوسائل والإمكانات، من طباعة الملصقات الإشهارية، وإعداد اللافتات، وكل ما تعلق بالجانب اللوجستي، احتراما للطابع الخاص الذي تكتسيه الانتخابات المحلية التي يعد فيها المترشح عنصرا أساسيا ومحوريا في إنجاح الحملة وتحقيق الفوز.

وتريد جبهة القوى الاشتراكية بدروها إبعاد الخطاب الانتخابي عن الوعود الكاذبة، بحسب ما صرح به الناطق باسم الحزب هشام زعنابي «للنصر»، قائلا إن البرنامج الانتخابي لن يكون كلاسيكيا، إذ سيتضمن اقتراح بدائل للتسيير المحلي دون فصلها عن السياسة العامة للبلاد.

ويسعى الأفافاس حسب المتحدث، للترويج لفكرة التضامن المحلي كإحدى الأساليب الجديدة لتمويل البلديات، فضلا عن تكريس الديمقراطية التشاركية، إلى جانب توسيع صلاحيات المنتخبين المحليين لإنجاز المشاريع، من خلال مراجعة قانون البلدية والولاية ليراعي خصوصيات كل بلدية.

لطيفة بلحاج

الشروق

استحداث وكالة وطنية للتدقيق تتكفل بالرقابة على التسيير والأداء

"كشوف نقاط" لمحاسبة "الأميار".. وصلاحيات كاملة!

صلاحيات إدارية وجبائية واقتصادية مقابل ضمان أمن الأشخاص وممتلكاتهم

تفعيل الضبطية القضائية لـ"المير".. وإمكانية إعلان حالة الطوارئ

يستحدث مشروع قانون البلدية الجديد المتواجد على طاولة الحكومة، "الوكالة الوطنية للتدقيق وتقييم التسيير للجماعات المحلية"، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية والمعنوية، تتكفل بتقييم تسيير المسؤولين المحليين طيلة العهدة الانتخابية وإصدار تقرير سنوي حول نشاطهم وتسليمه لوزير الداخلية والجماعات المحلية، كما يتطرق القانون الجديد أيضا لصلاحيات "الأمير" التي تحدّد بالتفصيل في عدة محاور ومواد.

أسماء بهلولي

وأقر مشروع قانون البلدية الجديد، إنشاء وكالة وطنية للتدقيق في سير الجماعات المحلية تحت رئاسة وزير الداخلية والجماعات المحلية الذي يشرف شخصيا على سير الوكالة عبر الاطلاع على النتائج المحققة من طرف الجماعات المحلية، بهدف تحسين نجاعتها ومردوديتها، ويلتزم رئيس البلدية في القانون الجديد بإعداد تقييم سنوي داخلي لتسيير المجلس، ويتم إرسال ملخص شامل عنه بالنسبة لكل بلديات الوطن إلى الوكالة الوطنية للتدقيق فيه وتقييم التسيير للجماعات المحلية بهدف متابعة النتائج المحققة في هذه المجالس لتحسينها وتطويرها.

وأشار المشروع الذي اطلعت "الشروق" عليه، إلى أن الوكالة الجديدة ستكون عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، في انتظار تحديد مهامها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم، وستزود البلدية في القانون الجديد بتنظيم يسمح لها بضمان الرقابة الداخلية للتسيير، وسيتم وضع هذا التنظيم بموجب قرار لرئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للبلدية.

كما خاض مشروع قانون البلدية الجديد بالتفصيل في صلاحيات رؤساء المجالس البلدية بصفتهم ممثلين عن المجالس المنتخبة على غرار تكليف المنتخب الجديد بوضع آليات إدارية لضمان التغطية الجبائية للبلدية بما في ذلك الاستعانة بالمتعاملين العموميين أو الخواص المؤهلين بمساعدة شرطة البلدية، وإلزامه بتطوير موارد ومداخيل البلدية عن طريق إثراء وتوسيع الوعاء الضريبي المحلي، كما أتاح القانون الجديد لرئيس البلدية، أحقية إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات التجارية، وقبول الهبات والوصايا واكتتاب قروض وكل تمويل مؤقت، إضافة إلى الحق في إبرام كل العقود المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للبلدية، والقيام بمناقصات

أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها، إضافة إلى إعداد كل قرارات الموقفة للتقادم والإسقاط، وضمان ممارسة الحقوق المعترف بها على السندات والأملاك العقارية التي تحوز البلدية بالملكية أو الحيازة بما في ذلك حق الشفعة.

كما أقر مشروع النص لرئيس البلدية اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة طرق البلدية وإصدار رخص الوقوف أو رخص الشغل المؤقت للطريق العمومي، وصلاحية اتخاذ كل المبادرات والعمل على تطويرها خاصة المتعلقة بمداخيل البلدية وضمان جدواها الجبائية والمالية والاقتصادية، كما ينسق "المير" ويتابع مشاركة البلدية في نشاطات التعاون والتضامن فيما بين الجماعات المحلية، وفي حالة الخطر الجسيم والوشيك يأمر رئيس البلدية بتنفيذ تدابير الأمن التي تقتضيها الظروف ويعلمها الوالي مع تفعيل صفة ضابط الشرطة القضائية بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، هذا الأخير مطالب بضمان أمن الأشخاص والممتلكات خصوصا في الأماكن العمومية، مع الأخذ بكل التدابير ضد أي محاولة للمساس بالسكينة العمومية.

وبهدف تعزيز الاستثمار وتطويره على المستوى المحلي، اقترح المشروع إنشاء مجلس ترقية الاستثمارات المنتجة للجماعات المحلية يرأسه الوالي ويتشكل من رئيس المجلس الشعبي الولائي ورؤساء المجالس البلدية، ويمكن توسعيه إلى مسؤولي المصالح المختصة للولاية ويمكنه الاستعانة بأي شخص يمكنه بحكم مؤهلاته أن ينوره في أشغاله، ويعد هذا المجلس جهاز استشارة ومساعدة على اتخاذ القرار للمنتخبين المحليين في مجال ترقية الاستثمار، ويسمح أيضا بتحديد الإمكانيات المحلية، ويسمح كذلك بضمان تلاحم وتماسك مبادرات المنتخبين المحليين، ويوجه المجلس الجماعات المحلية نحو مجالات الاستثمار المنتج الحيوية والتي لها علاقة مع الخصوصيات المحلية، كما يحدد التنظيم والسير المحلي.

الشروق

بعد فضيحة قفة رمضان المحوّلة للأموات

العثور على مئات "بطاقات الناخب" وسط القمامة بتبسة

ب.دريد

أنهت، أول أمس الخميس، الفرقة الاقتصادية والمالية، بأمن ولاية تبسة، تحقيقها في فضيحة أخرى خاصة بالعملية الانتخابية على مستوى بلدية تبسة، والمتعلقة بحق المواطن الدستوري، في الإدلاء بصوته، إلا أن الكثير منهم حُرم من ذلك، بسبب الإهمال والتهاون من بعض الأشخاص، كان من المفروض، أن يكونوا حريصين على وثائق المواطنين لأداء حقوقهم الاجتماعية والدستورية، وتجنب الاحتجاجات يوم الانتخاب واتهام الإدارة بعدم انجاز تلك البطاقات الانتخابية كما حدث في عدة بلديات في التشريعيات السابقة في الولاية الحدودية تبسة.

حيثيات القضية التي شغلت الرأي العام المحلي، تعود إلى العثور على 875 بطاقة ناخب، مرمية بإحدى حاويات القمامة في تبسة، ليتم إخطار السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة الاختصاص، والذي أمر بفتح تحقيق معمق في القضية، حيث تم استدعاء موظفي البلدية وفروعها، وكل من له علاقة بالانتخابات.

وشمل التحقيق 10 موظفين، ليتوصل المحققون على مستوى الفرقة الاقتصادية، إلى اتهام 4 موظفين تابعين للبلدية من بينهم متقاعد من نفس السلك، أين تبيّن بأن بطاقات الناخبين المرمية في القمامة تم تسليمها إلى أحد فروع البلدية، لكن من دون أن تتم العملية عبر الجهة المكلفة بعملية التوزيع، وفق الإجراءات القانونية والخاصة بوثيقة التسليم والاستلام، فعوض أن توضع بالفرع البلدي، وتسلم إلى أهلها الذين تعبوا في استخراج الملفات رغبة منهم في الحصول على بطاقات الناخب، تم وضعها بحاوية للقمامة، لتوجه بذلك تهما للمشتبه فيهم، خاصة جرم الإهمال الواضح، المؤدي إلى إتلاف وثائق إدارية رسمية بطريقة غير شرعية، وهو السلوك الذي يعاقب عليه القانون، يحدث هذا قبل أقل من شهر من موعد الانتخابات المحلية التي يوليها أهل ولاية تبسة أهمية خاصة جدا، بسبب طبيعة المنطقة العروشية، وأيضا بعد ساعات من فضيحة قفة رمضان التي شغلت أهل المنطقة، وكشفت مصالح الأمن بأنها سُلمت لعدد من الذين هم في عداد الموتى منذ سنوات طويلة.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

مئات المترشحين للمحليات تنفسوا الصعداء

مجلس الدولة يكسر "مزبرة" سلطة الانتخابات

● أعاد مجلس الدولة الاعتبار لمئات المرشحين الذين رُفضت ملفاتهم على مستوى سلطة الانتخابات أو المحاكم الإدارية.

أشار ممثلو أحزاب ومشرفون محليون إلى أن الترشحيات شهدت تحولا وقع في الأيام الأخيرة الماضية في نوعية القرارات التي يصدرها القضاء الإداري بخصوص الطعون المقدمة إليه من قِبل مرشحين، أحرارا كانوا أو تحت راية أحزاب سياسية، إلى درجة أن مرشحين آخرين كانوا باشروا إجراءات الطعن في وقت مبكر يندبون حظهم الآن، ففيما كان مصير شكاويهم الرفض وتأكيد القرارات الصادرة عن سلطة الانتخابات أو المحاكم الإدارية، حاز آخرون تقدموا في غضون الأيام القليلة الماضية على إعادة إدماج في العملية الانتخابية، خصوصا منتخبون محليون سابقون. وربطت مصادرنا هذا التحول بالضغوط التي مارستها أحزاب سياسية ومعارضة كانت هددت بالانسحاب من الانتخابات بسبب هذه القيود.

وبحسب مصدر حزبي، تضم قائمة الذين تم العفو عنهم والترخيص لهم بخوص السباق منتخبين سابقين صدرت في حقهم أحكام سالبة للحرية، منهم رئيس بلدية في ولاية بشمال الصحراء أدين بـ18 شهرا سجنا نافذا في قضية فساد، عاد للسباق "سليما معافى".

وكان المنتخبون المحليون محل توجيهات غير مكتوبة، حسب شهادة مشرفين على الانتخابات، خصوصا في ولايات معينة وقع فيها الصدام بين هؤلاء المنتخبين والولاة.

وينتظر أن يكمل مجلس الدولة الفصل في آخر الطعون مطلع الأسبوع أي غدا الأحد، وسط ترقب مرشحين على أمل تمكينهم من المرور إلى المنافسة.

وبحسب مصادرنا فقد استفادت ثلة مرشحين أُسقطت أسماؤهم بتهمة المشاركة في الحراك من "البراءة"، فيما أقصي البقية خصوصا الذين وردت ملاحظات تتضمن إصدار منشورات عبر وسائط التواصل الاجتماعي تمس بمؤسسات الدولة.

وأفاد عضو في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي في مجلس الأمة عن ولاية بالجنوب أنه بسبب الخلافات بين منتخبي الحزب ووالي الولاية تم إسقاط ما لا يقل عن 200 اسم مرشح أغلبهم منتخبون، لم تتم إعادة الاعتبار إلا لعدد منهم في القضاء الإداري.

واكتشفت أحزاب تتنافس على المجالس المنتخبة في بلديات ولايات مثل تيزي وزو وبجاية والبويرة مفاجآت، إذ لم يتمكن حزب جبهة التحرير الوطني في الآجال القانونية للإيداع سوى بالوفاء بشروط الترشح لبلدية واحدة، ليصبح في الأخير متنافسا على 12 بلدية، وكان الأفالان خاطب سلطة الانتخابات لتمكينه من آجال إضافية لإكمال عملية الإيداع، وسط رفض من منافسين آخرين. واستُفيد من مصادر في الولايات المذكورة أن حزبا معارضا أسقطت قوائمه، بحجة عدم توفره على التوقيعات القانونية، عاد للسباق في واحدة من معجزات هذه الانتخابات.

وتُعزى المعاملة الخاصة للأحزاب السياسية والقوائم الحرة في منطقة القبائل، وغض النظر عن النقائص في الملفات، إلى رغبة السلطات في إجراء الانتخابات في الأغلبية الساحقة من البلديات، ورفض شغور بلديات بالمنطقة من المنتخبين.

مأزق المليون صوت

وتشتكي أحزاب سياسية من شروط تعجيزية فرضها قانون الانتخابات الجديد، منها شرط التوقيعات، إذ توجب على حزب جبهة التحرير الوطني، الذي حقق 270 ألف صوت فقط في الانتخابات التشريعية التي جرت في جوان الماضي، جمع ما يصل إلى 1 مليون توقيع للانتخابات المحلية، أي ما يعادل عدد التوقيعات التي جمعتها، وينسحب هذا على التجمع الوطني الديمقراطي الذي حقق 198 ألف صوت.

ويتوجب على هذه الأحزاب الحصول على نتيجة مقاربة لعدد التوقيعات، وإلا ستكرس الشك الدائم في حصولها على "منشطات" خلال فترة الاكتتاب.

وانعكست القيود في مجال التوقيعات على حضور الأحزاب، بما فيها الأحزاب الكبيرة، في كل الدوائر الانتخابية بعكس انتخابات سابقة، حيث سيكون جبهة التحرير ممثلا بقوائم في حوالي 1260 بلدية و55 ولاية (انتخاب أعضاء المجلس الولائي)، والأرندي في حوالي 1100 بلدية، فيما تشارك جبهة المستقبل في 700 بلدية مثل انتخابات 2017.

ف. جمال

Le Soir D'ALGERIE

VERDICTS DÉFINITIFS DES TRIBUNAUX ADMINISTRATIFS D'APPEL

Beaucoup de candidats déboutés

En dépit des verdicts définitifs des tribunaux administratifs d'appel, les partis engagés dans la course électorale du 27 novembre prochain étaient, encore hier, dans l'ignorance, pour un grand nombre d'entre eux, de l'étendue définitive de leur participation.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Aucun, ou presque, des responsables partisans contactés, hier, pour ceux ayant daigné nous entretenir, n'a été capable de livrer des données exactes de la participation de leurs partis.

Ceci en dépit des verdicts définitifs rendus par les tribunaux administratifs d'appel concernant les nombreux recours introduits et inhérents aux cas de rejet des dossiers de candidature, nos vis-à-vis se contentant de données approximatives.

Comme c'est le cas du coordinateur de l'instance présidentielle du Front des forces socialistes. Hakim Belahcel, qui était en route pour Béjaïa où il devait présider, dans l'après-midi, une cérémonie de prestation de serment des candidats du parti au niveau de la wilaya, affirme que le vieux front devra participer avec sept listes pour les Assemblées populaires de wilaya (Alger, Tizi-Ouzou, Béjaïa, Bouira, Boumerdès, Constantine et Oum-el-Bouaghi) et près de 145 autres listes pour les Assemblées populaires communales. Une moisson «symbolique» puisque loin de celles que le parti avait l'habitude de présenter à l'occasion des précédentes consultations électorales du genre, le parti manquera nombre de circonscriptions électorales dans son fief que constituent les wilayas de Kabylie où bien de structures locales du parti se sont opposées au principe de participation arrêté, le 10 septembre dernier, par les membres du conseil national du parti. «Notre mot d'ordre de participation à ces élections est d'essence politique au vu de la conjoncture grave que traverse le pays», explique Belahcel qui fait part de certains recours qui n'ont pas abouti, notamment à Béjaïa.

Autre parti, le Rassemblement national démocratique qui ne sera présent qu'au niveau de près de 1 100 communes et 52 wilayas. Autrement dit, le parti tord le cou, cette fois-ci, à une tradition qui a voulu qu'il couvrait presque la totalité des circonscriptions électorales. Lui aussi a subi «dans sa chair» les conséquences de l'article 184 de la loi électorale avec, dit-on, de nombreux recours concernant des rejets de candidatures n'ayant pas abouti. Il en est de même chez le grand frère ennemi, le parti du Front de libération nationale qui sera absent, dans une première «historique», dans près de 300 communes dont certaines à très forte symbolique comme Annaba, Constantine, Tizi-Ouzou et Alger-Centre et ne présentera pas de listes dans cinq wilayas dont Oran, Naâma et Meghaïer.

Ceci dit, et en dépit de ces nombreuses défections, le vieux front du pouvoir qui, lui aussi, a subi de plein fouet le «diktat» du fameux article «184» tant décrié, est, néanmoins, le seul parti à couvrir le plus grand nombre de circonscriptions électorales comme cela a été toujours le cas. Chez le mouvement El Binaa, on considère l'étendue de la participation à ce prochain scrutin «acceptable». Une participation qui consiste en près de 500 listes APC et 46 listes APW, soutient le chef du groupe parlementaire du parti islamiste. Une «prouesse», se réjouit Kamel Benkhellouf qui soutient que, pour une première participation du parti à un pareil scrutin, la moisson est «plutôt acceptable».

Un taux de participation qui aurait pu être plus «significatif», n'était le contexte du déroulement de ces élections mais surtout, insiste-t-il, le «désastre» provoqué par l'alinéa 7 de l'article 184 de la loi portant régime électoral.

Une disposition qui, selon lui, a été à l'origine de nombreux rejets de dossiers de candidature, voire de listes entières de candidats.

M. K.

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

SES CANDIDATS SIGNENT UNE CHARTE

Les engagements du FFS

Malgré le contexte difficile dans lequel se préparent les prochaines élections, le FFS n'est pas prêt à renoncer à ses engagements et à ses positions de principe.

C'est en somme l'idée phare qu'a voulu faire passer hier le premier secrétaire national du FFS, Youcef Aouchiche à l'occasion d'une rencontre publique organisée dans la petite salle de conférences de la Maison de la culture de Béjaïa, avec les candidats du parti aux élections locales et les militants et sympathisants du parti. Une rencontre qui entre dans le cadre des préparatifs de la campagne électorale.

Droit dans ses bottes, Youcef Aouchiche enchaîne en insistant qu'il n'a pas perdu la liberté de parole. *"J'ai le droit de m'exprimer et de dénoncer les arrestations de tous les militants politiques et prisonniers politiques"*. Selon lui, le FFS doit lancer *"une offensive pour récupérer l'espace public"*. *"Notre solidarité est entière. Nous ne soufflons pas le chaud et le froid. Nous ne cautionnons pas la démarche du pouvoir"*, dit-il, comme pour répondre aux détracteurs du parti qui critiquent sa démarche participationniste alors qu'il a boycotté les législatives. S'il aborde le sujet devant une assistance nombreuse, tout ouïe, c'est parce qu'il est conscient qu'un travail de sensibilisation doit être mené auprès des militants et sympathisants du parti et de la population avec lesquels *"il faut prendre le temps nécessaire pour leur expliquer"* les *"tenants et les aboutissants"*.

Occasion de rappeler également avec insistance les positions du FFS, qui a toujours, selon lui, défendu tous les pluralismes, politique, syndical. *"Nous ne sommes pas dans une logique de confrontation."*

Autre promesse du premier secrétaire du FFS devant les militants qui ont assisté à la prestation de serment des candidats, en signant une charte comprenant huit engagements : *"la récupération par le parti du regretté Hocine Aït Ahmed, — dont le nom a été cité par tous les intervenants — de l'espace public"*, et ce, en dépit du *"climat d'adversité que connaît le pays ces derniers temps"*. *"C'est d'ailleurs pour cette raison que les instances du parti ont longuement réfléchi avant de s'engager dans cette joute électorale"*, explique en substance Youcef Aouchiche.

Pour lui, deux principes ont motivé la participation du FFS aux prochaines élections locales : *"l'intérêt national et l'intérêt de la population. Et barrer la route aux aventuriers ainsi qu'aux forces de l'argent sale"*.

Dans cet ordre d'idées, l'orateur estime que les militants et sympathisants du FFS devraient être fiers de la position du parti. *"Une position juste, fondée sur une analyse profonde de la situation politique, économique et sociale."* Par ailleurs, il n'a pas omis de rendre un hommage appuyé au défunt député de Béjaïa, Chaffaa Bouïche emporté par la Covid.

Pour sa part, le Dr Belahcel, membre du présidium, a fait la lecture d'une déclaration dans laquelle il explique les espoirs placés par le parti dans ses futurs élus au niveau des assemblées car, dit-il, avec leur engagement sur le terrain, le FFS fait *"acte de résistance"*. *"Le parti ne s'est jamais dérobé et il a toujours fait face aux séparatistes et aux réseaux sociaux"*.

C'est en ce sens qu'il déplore *"la criminalisation de l'engagement politique. Ce qui nous attend est très difficile. On a voulu faire une OPA pour que le FFS ne soit pas présent lors des prochaines élections. Mais nous y sommes. Et j'espère que l'on regagnera nos fiefs"*.

M. OUYOUGOUTE